

٦- تحسين مستوى الخدمات المقدمة للعامل المقتصره حاليا على المعالجة في المشافي العامة المخصصة للعامل ذات الخدمات الضعيفة.

٧- إنشاء صندوق وطني للتنمية الاجتماعية يسهم القطاع الخاص به والجمعيات الخيرية مهمته تنفيذ مشاريع تعنى بالتنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر والامية.

### توصيات ضرورية

١- الإسراع في إحداث مركز التحديث الصناعي على ان يكون مركزه في مدينة حلب لتحقيق الاستفادة المرجوة منه لكون حلب هي عاصمة الصناعة السورية وفيها أكبر تجمع للصناعات الصغيرة والمتوسطة وأكبر تنوع للصناعات.

٢- تاجيل رفع أسعار حوامل الطاقة وخصوصا الكهرباء والفيول ما يؤدي في حال الرفع إلى توقف العديد من المعامل وزيادة أسعار السلع النهائية التي تعتمد على الفيول وخاصة في ظل الظروف الحالي من ضعف في الطلب وضعف الليرة السورية مقابل الدولار و ضعف الدولار مقابل اليورو.

٣- الإسراع بإصدار المخططات التنظيمية والذي أدى عدم صدورها إلى وصول أسعار العقارات في سورية إلى مستويات كبيرة فوق قدرة المواطن.

٤- التركيز على الصناعات الصديقة للبيئة كصناعة تدوير الفضلات الصناعية وصناعات الطاقة البديلة وتحفيز الصناعات الأخرى على اعتماد المنتجات المعاد تدويرها وعلى اعتماد الطاقات البديلة والمتجددة كحامل طاقة.

٥- إعادة النظر في القانون ٥١ الخاص بالعقود لفتح المجال امام كل شرائح المجتمع للمشاركة في المناقصات المطروحة من قبل الدولة.

٦- طرح مناقصات من قبل مؤسسات وشركات الدولة بشكل سريع وإنهاء إجراءات فض العروض الفنية والمالية والإحالة بأسرع ما يمكن لفتح جبهات عمل تمتص القوى العاملة بشكل سريع.

٧- السماح بإدخال المعدات والآلات الهندسية المستعملة التي تستخدم في البناء في حالة صدور المخطط التنظيمي لتلبية الطلب المتوقع حدوثه وتؤمن فرص العمل وتخفيض تكلفة البنى التحتية.

٨- توجيه المصارف العامة والخاصة على إنجاز ملفات التسهيلات المعروضة عليها وتأمين التمويل اللازم لتأمين دوران عجلة الحركة التجارية والصناعية فالعديد من الملفات الان متوقفة وخاصة من المصارف الخاصة تحسبا للوضع الراهن فكما جنت هذه المصارف لرباحا في فترة معينة يجب ان تتحمل وتمارس دورها في ظل الظروف الراهنة وخاصة فيما يتعلق بالشركات الصغيرة والمتوسطة وقبول الآلات كضمان للدين.

٩- إعادة جدولة الديون للمتعرضين المقترضين من المصارف العامة وخاصة المصرف الصناعي نظرا للوضع الاقتصادي الراهن.

١٠- تعزيز سلطة القضاء ورفعته بالمزيد من القضاة المؤهلين والنزيهين للبت في القضايا وخاصة التجارية منها المتعلقة بالسندات والشيكات والنزاعات على الملكية العقارية والزراعية... الخ باقصى سرعة ممكنة وصياغة قوانين عصرية ومحكم سريعة للبت في هذا النوع من القضايا التي لها انعكاس مباشر على راحة المواطن السوري والتي تشكل نسبة كبيرة من القضايا المتداولة في المحاكم السورية المختصة.

وأخيرا نحن من المؤمنين بتحتمية التنمية الاقتصادية المعرفية والتي تعتمد على التكامل والتنافس والأسواق المفتوحة وتناخذ بأسباب القوة وتصنع الميزة التنافسية التي تستمر ولا تنتقل باختلاف الظروف والمناخات ولا تكون عرضة لتقلبات الأوضاع الإقليمية والعالمية. فهذه التنمية هي من بنى العرب وجعله قويا اقتصاديا وبالتالي سياسيا وعسكريا وانشأ الطبقة الوسطى فيه وحافظ عليها. ولا يختلف احد معنا على ان إصلاح النظام القضائي يجب ان يسبق كل شيء اخر فالمستثمر يريد ان يثق بالنظام القضائي وشفافيته وسرعته على حل النزاعات وضمان الحقوق قبل ان يقدم على استثماراته بامان وطمأنينة.

ولا مفر لسورية من ان تنتهج النهج ذاته وتعتمد على التنمية الصناعية كعمود فقري للتنمية الاقتصادية الشاملة والتي تكتمل وتندمج ايضا مع القطاعات الاقتصادية الأخرى وتقويها وفق منظور ورؤيا تصالحيية شاملة تحتضن الجميع وتقود العمل الوطني والمصلحة العامة وتعتبره المقياس الوحيد للتفوق والتميز. ولا بد من نشر وتكريس هذه الثقافة التي أطلقها قائد الوطن في مسيرة الإصلاح والتحديث والتنمية وبسرعة في كل الدوائر الحكومية وعلى كل المستويات مع التركيز على المستويات الوسطى والدنيا الأكثر تعقيدا ووضوحا للعراقيل امام هذه المسيرة واهدافها السامية.

■ المهندس فارس الشهابي

رئيس غرفة صناعة حلب

المصارف العامة والخاصة تشرف الدولة على إدارتها موجهة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تملك المعايير المصرفية اللازمة التي تخولها الحصول على تسهيلات مصرفية ، تستخدم اموال هذه الصناديق بالدعم الفني وفي شراء المعدات وفي مصاريف الابتكار وفي نفقات دخول اسواق جديدة.... الخ.

٨- إلزام المصارف العامة والخاصة بتحديد جزء من رسالهم لتمويل صناديق مخصصة لتمويل مشاريع استراتيجية طويلة المدى يكون لها اثر ايجابي على الصناعة بتأمين مواد لولية يتم استيرادها وتشغيل ايد عاملة في صناعات نوعية.

### توصيات خاصة: المدن والمناطق الصناعية

١- تثبيت المنشآت الصناعية خارج المدن الصناعية وفق البلاغ ١٦ والبلاغ ١٠ والتي انشئت قبل تاسيس المدن الصناعية والتي لا تستطيع استيعاب هذه المعامل وإعطائها التراخيص اللازمة لمزاولة عملها والتوسع في خطوطها الإنتاجية وموادها الأولية ضمن حدودها لحين الانتهاء من إجراءات الترخيص بشكل نهائي شرط عدم التجاوز على لراضي الغير وتطبيق الشروط البيئية اللازمة من محطات معالجة و صرف صحي وتأمين من دون انقطاع الماء والكهرباء اسوة بالمدن الصناعية.

٢- إعطاء محفزات للمعامل الواقعة ضمن هذه المناطق للانتقال إلى المدن الصناعية على المدى الطويل كإعفاءات جمركية لو ضريبة او سعر خاص للمتر ضمن المدن الصناعية المرخصة.

٣- تاسيس مناطق صناعية خاصة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة تحوي مقاسم صناعية مناسبة الحجم وبأسعار مخفضة وتسهيلات كبيرة تتضمن حواضن تقنية ومراكز تدريب وتأهيل ومعارض لمساعدة هذه المنشآت على النمو.

٤- التوسع في إنشاء مدن صناعية في باقي المحافظات لاستيعاب البطالة وفتح لفاق وفرص عمل امامهم وذلك بدعوة شركات التطوير العقاري المرخصة للاستثمار في هذا المجال ويكون دور الدولة هو الإشراف على حسن تنفيذ هذه المدن.

٥- إعادة النظر في حساب سعر المتر المربع المطبق حاليا في المدن الصناعية واعتماد مبدأ ان هذه المدن هي غير ربحية وهي مشاريع بني تحتية جاذبة للاستثمار.

٦- إعادة النظر في احتساب كلف الكهرباء والربط في المدن الصناعية لتكون بأسعار التكلفة من دون تحقيق اي ربح للمؤسسة العامة للكهرباء.

٧- إيصال الغاز الطبيعي إلى المدن الصناعية وبأسعار تشجيعية حيث الاعتماد على الفيول والمازوت على المنطور الطويل هو امر مستحيل لكلا الطرفين ، الدولة والصناعيين.

٨- تأمين جر المياه الصناعية وإعادة دراسة سعر المتر المكعب وخاصة للصناعات التي تتطلب كميات مياه كبيرة.

٩- إعادة النظر في هيكلية مجلس إدارة المدن الصناعية بحيث تغير نسبة الصناعيين من اقلية إلى اكثرية في مجالس الإدارة لان المدن وجدت لخدمتهم وهم الأدرى بشؤونها.

١٠- وضع لية مرنة لبيع المقاسم حيث يوجد كثير من المقاسم حاليا متوقفة عن العمل لعدة اسباب ولا يستطيع المالكون التصرف بها.

١١- تخفيض مبالغ السلف عند الاكتتاب وتقسيم قيمة الأرض لمدة عشر سنوات.

١٢- إلغاء العديد من الرسوم التي تقاضاها نقابة المهندسين على اعمال لا تقوم بها اصلا من دراسات فنية وهامية وتصديق مخططات حيث ان هذه الرسوم الباهظة تشكل عائقا امام تدفق الاستثمارات ، ونقابة المهندسين تكس ملايين الليرات ولا تستثمرها كما يجب حيث ينظر إليها الصناعيون على انها لتأوات وان بعض المهندسين تركوا العمل الهندسي ليتحولوا إلى تجار اتمار او متعشيشين على حساب الصندوق المشترك.

### توصيات خاصة: قانون العهل

١- الإسراع في إصدار قانون التأمينات الجديد يعيد النظر في حصة العامل وحصة رب العمل الواجب دفعها كتأمين إصابة عمل وشيخوخة ووفاء ويأخذ بعين الاعتبار نوع الصناعة ومدى خطورتها وطبيعتها وخاصة فيما يتعلق بالصناعات ذات معدلات الدوران العالي في عدد العمال كصناعة الالبسة.

٢- تسهيل إجراءات توظيف خبرات اجنبية غير متوفرة محليا في الشركات الصناعية ضمن الإدارة العليا والوسطى لرفع مستوى العمالة السورية على اساس مؤقت فقط.

٣- اتمتة العمل بحيث يتم إجراء كامل عمليات التسجيل ودفع الرسوم الكترونيا.

٤- تخفيف البيروقراطية والروتين المطبق حاليا في مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل وفي التأمينات الاجتماعية وخاصة في حالة التسجيل والانفكاك والإصابة.

٥- تسهيل شروط فتح مكاتب التشغيل الخاصة لكي تكون رديفة لمكاتب العهل التابعة للشؤون الاجتماعية والعمل تعجل وفق طرق واليات حديثة مؤتمتة وتعمل بكفاءة عالية لتزويد سوق العهل بالمهارات والخبرات المطلوبة.

تكون متطابقة مع المواصفات العالمية على غرار ASTM، ISO ،BS، واعتمادها كاساس لقبول البضائع المستوردة حماية للمواطن وللصناعة الوطنية.

٧- إعادة النظر في الرسوم الجمركية للمواد الأولية التي لا يمكن لن تصنع في سورية وتوحيد الرسم ليصبح ١٪.

٨- إلغاء الرسوم على المواد الداخلة في الصناعات الغذائية ورسوم الإنفاق الاستهلاكي لما لها من تأثير كبير على كلف المعيشة للمواطن وعلى سلة المواطن الغذائية.

٩- تفعيل مفهوم المستودع الاحتياطي الذي يسمح للصناعي بسحب البضائع فوراً إلى مستودعاتهم على ان يتم إجراء المعاملة الجمركية وتحصيل الرسوم لاحقا.

١٠- تنشيط نظام رد الرسوم عند التصدير ومعرفة اسباب عدم تطبيقه واستحداث تعليمات تسهل العمل به لما له من تأثير كبير على تخفيض كلف الإنتاج.

١١- تفعيل دور الجمارك لمراقبة الواردات وخاصة من الدول التي تم التوقيع معها على اتفاقيات ثنائية من ناحية اكتساب صفة المنشأ ومن ناحية الزيادة المفاجئة في الواردات لاتخاذ الإجراءات المناسبة التي تخولنا بها هذه الاتفاقيات حماية للصناعة الوطنية من الإغراق.

### توصيات خاصة: السياسة الضريبية

١- الانتقال من ثقافة الجباية إلى ثقافة ونهج الرعاية في مختلف مفاصل العمل الضريبي.

٢- الاعتماد على نظم ضريبية مؤتمتة تقلل من الروتين والبيروقراطية والفساد وتساعد الدولة في الحصول على الإرقام اللازمة لتقييم الاقتصاد ورسم الخطط الاقتصادية والإستراتيجية.

٣- الابتعاد عن التكاليف الافتراضي والاعتماد على البيان الضريبي المقدم من قبل المكلف لتعزيز ثقافة الثقة بين المكلف ومراقب الدخل وإجراء التدقيق اللازم على عينات عشوائية لو على البيانات التي يشك في صحتها بشكل قاطع.

٤- وضع لية جديدة للسلف المدفوعة في الجمارك والتي ادت إلى إرباك شديد للمكلف بسبب صدور التكاليف النهائي وعدم وصول هذه السلف إلى الدوائر المالية ما أدى إلى دفع الضريبة مرة ثانية لحين وصول إشعارات الدفع.

٥- طرح جملة من المحفزات الضريبية حسب التزام المكلفين وثقافتهم وحجم ضرائبهم وتطبيقهم الكامل لمعايير المحاسبة الدولية.

٦- القبول بالمصاريف المؤتمتة المصروفة على الخدمات التعليمية والاجتماعية والتي لها انعكاس مباشر على المجتمع.

٧- صياغة حزمة من المحفزات الضريبية لتشجيع قطاع الأعمال على الاستثمار في المؤسسات التعليمية والتربوية كبناء المدارس والجامعات وتجهيز المخابر والمعدات وطرح المنح التعليمية والمساهمة في رقد البحث العلمي.

٨- إعطاء إعفاءات ضريبية محددة خلال فترة التأسيس والانطلاق لتجاوز الخمس سنوات من تاريخ التأسيس.

٩- تشجيع تحول الشركات العائلية إلى مساهمة عامة تطرح أسهمها للاكتتاب ودون فرض اي رسوم على فرق التقييم ما يساعد على انخراط جميع شرائح المجتمع في الاقتصاد الوطني.

١٠- إعادة النظر في القانون ٢٤ الذي جرى عليه العديد من التعديلات وإصدار قانون جديد حديث وعصري يلغي كل الغموض الذي يصح يكتنف هذا القانون.

### توصيات خاصة: تمويل المشاريع الصناعية

١- تشجيع المصارف العامة والخاصة على تمويل الاستثمار في المشاريع الصناعية الإنتاجية بدلا من التمويل في الاستهلاك في قروض السيارات والادوات المنزلية.... الخ.

٢- إعادة النظر في نسب الفوائد المفروضة من قبل المصارف العامة التي تحدد معدل الفائدة ومن ثم تتبعها المصارف الخاصة التي فتح لها كنز في سورية بمعدلات فوائد لا يمكن ان يحصلوا عليها في الدول التي اتوا منها مع مخاطر ائتمانية تكاد تكون معدومة مع الصناعي والتاجر السوري الذي يصفن من الشرفاء بالمقارنة مع دول الجوار.

٣- البدء بنظام التاجير التمويلي الذي يمثل لداة تمويل مناسبة للمجتمع السوري من المنطور الديني.

٤- إلغاء رسوم الرهن وفك الرهن عند تقديم عقارات واملاك كضمان للحصول على تسهيلات مصرفية.

٥- إعادة النظر بالمزايا التي تقاضاها المصارف الإسلامية والتي تعتبر مرتفعة جدا مقارنة مع المصارف الاعتيادية استفلالا لتحليل دفع الفوائد بذمة المصارف الإسلامية.

٦- تطبيق نظم الاقتراض الاختصاصية التي تعتمد على السمعة التجارية والميزانيات المقدمة من قبل المتعامل وعلى الموجودات وعدم اللجوء فقط إلى الضمانات العقارية التي تعيق ضخ الاموال في الاستثمار نظرا لطبيعة العقارات في سورية التي بعض منها فروغ او مشاع لو عليها إشارة من قبل الدولة لو متطفل.... الخ.

٧- استحداث صناديق للتنمية الصناعية ممولة من قبل

لرقد هذه المدن الصناعية بما يلزم حيث إنها لولا واخرى مشاريع بني تحتية جاذبة للاستثمار ولا بد من مساعدة الحكومة للسادة المحافظين وإدارات المدن الصناعية على تلبية مطالب الصناعيين وتسهيل عملهم وتخفيض كلفهم.

٣٠- تكثيف الاستثمار في المعلوماتية والبرمجيات وشبكة الاتصالات وتقنياتها فسورية الان متأخرة جدا حيث تحتل المرتبة ١٥٠ عالميا من حيث سرعة نقل المعلومات عبر الإنترنت وهذا مؤشر دولي على قوة الاقتصاد وقدرته التنافسية حيث تستحيل التنمية الاقتصادية المعرفية دون وجود انتشار قوي للإنترنت مع سرعة مقبولة لنقل وتبادل البيانات. كما ان الفرصة لا تزال مواتية رغم التأخير الكبير على توطین صناعة البرمجيات والاستفادة من الشباب السوري وقدرته الواعدة في هذا المجال ولا يتم ذلك دون وجود التسهيلات الحكومية المختلفة.

### توصيات خاصة: تحفيز التسويق والتصدير

١- تفعيل صندوق دعم الصادرات وزيادة اعتماداته المالية وتغطيته للصناعات وتقديم حوافز للتصدير حسب المعايير والقوانين التجارية الدولية و صرفها باليات سريعة ومرة.

٢- إنشاء مصارف لتمويل الصادرات وتشجيع المصارف الخاصة على رصد ميزانيات خاصة لتمويل الصادرات بشروط مشجعة.

٣- إنشاء شركات تجارية متخصصة بالترويج للمنتجات السورية مع التركيز على الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ومساعدتها على دخول الاسواق العالمية.

٤- إحياء تجارة الترانزيت وتسهيل الإجراءات والقوانين المتعلقة وتخفيض الرسوم بما يضمن لسورية ان تكون محطة ترانزيت اقليمية كبرى.

٥- إقامة قري الشحن في مختلف المناطق وبالقرب من التجمعات الصناعية وخفض تكاليف الشحن بالنسبة لصغار المنتجين.

٦- تاسيس شركات مشتركة متخصصة بالمعارض الخارجية.

٧- تاسيس صندوق تمويلي متخصص بالمعارض وموجه للشركات الصغيرة وبأسعار وفوائد تشجيعية واقساط مريحة.

٨- إنشاء مدينة معارض دولية في مدينة حلب العاصمة الاقتصادية والصناعية لسورية.

### توصيات خاصة: جذب الاستثمار

١- صياغة قانون خاص بالاستثمار الصناعي بدلا من القانون ٨ والقانون ٢١ يكون شاملا على المحفزات المهمة والضرورية لخلق بيئة استثمارية تضي الميزة التنافسية للاستثمار الصناعي في سورية بما يضمن ان يكون الافضل في المنطقة والخيار الاول لاي مستثمر. ويجب ان يراعي هذا القانون مجمل الامور التي تهم الاستثمار الصناعي من حركة رؤوس الاموال إلى استخدام الخبرة وتطبيق الحماية الفكرية والعقارية والملكية الخاصة وان يعطي المحفزات الضريبية اللازمة حسب نوع الصناعات وقيمتها المضافة وحجمها ومكانها ودرجة تقانها وحدائنها وحجم تصديرها وعمالتها.

٢- الابتعاد عن المركزية في الإجراءات الروتينية وتبسيطها قدر الإمكان وتقليص البيروقراطية وقياس الاداء الحكومي حسب نسب الانجاز الفعلية وقدم الاستثمارات.

٣- ضرورة تمثيل القطاع الخاص بهيئة الاستثمار السورية عبر الغرف.

٤- تاسيس مرصد اقتصادي وطني مستقل يعتمد على مؤشرات حديثة للاقتصاد لإعناء الدراسات وصقل الإستراتيجيات والرؤى وقياس جودة وسرعة التنفيذ.

### توصيات الإجراءات الجمركية

١- خفض مدة التخليص وتسهيل الإجراءات وإزالة الغموض في المعاملات الجمركية وجعلها اكثر وضوحا وغير قابلة للتفسير العشوائي.

٢- اتمتة العمل الجمركي بشكل كامل للحد من الفساد الجمركي الذي وصل إلى مراحل خطرة جدا.

٣- إعادة النظر في العقوبات المنصوص عليها في قانون الجمارك والتي تعتبر جائرة جدا لتفتح الباب واسعا لاستغلاله من قبل ضفاف النفوس وإلغاء المركزية المطبقة في حال تسوية المخالفات المحصورة في المديرية العامة للجمارك بدمشق وإمكانية التسوية في امانة التخليص مباشرة.

٤- تفعيل مكتب القيمة على اسس علمية حديثة حماية للصناعة الوطنية من إدخال بضائع بأسعار متدنية تؤثر بشكل كبير على الصناعة الوطنية.

٥- إنشاء هيئة للرقابة على الصادرات والواردات مجهزة بمخابر معتمدة في كبرى المدن والمنافذ الحدودية تكون حاصلة على ISO17025 تكون بديلة من برنامج الرقابة على المستوردات في حالة انتهاء مدة تنفيذ البرنامج بحيث تضمن دخول بضائع مطابقة للمواصفات القياسية السورية.

٦- إعادة النظر في جميع المواصفات القياسية السورية بحيث